International Journal of Academic Researchs Studies Year:2, Number:3, December 2019, ss. 50-69

Article Arrival Date/ Yayın Geliş Tarihi
12.11.2019

The Publication Date/Yayınlanma Tarihi
29.12.2019

ISSN: 2667-4823

Aralık / December 2019, 3

Makale Bilgisi / Article Information

<http://dx.doi.org/10.29228/ijarstudies.40101>

إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

الدكتور: هوكر غريب خضر

الدكتوراه في الشريعة والقانون

جامعة زعيم الازهري - دولة السودان

Dr. Hogr Ghareeb Khudher

استعمال القوة في حفظ السلم والأمن الدوليين

Using force for international peace and security protection

المخلص

هدف هذا البحث هو حفظ السلم والأمن الدوليين ضمن أعمال وأولويات الأمم المتحدة، وبذلك تركزت الجميع جهودهم لهذا الهدف.

إذا كانت المواقف والمنازعات الدولية بدرجة من الجسامة والخطورة أو تطورت بعد ذلك إلى درجة تشير الدلائل والظروف إلى نتيجة انها قد تتطوي على تهديد اكبر للسلم والأمن الدوليين، فانه يمكن لمجلس الأمن عندئذ أن يمارس مسؤولياته إزاء هذه المواقف والمنازعات وسلطته في ذلك هي سلطة قمع العدوان والتهديد لضمان السلام دون اندلاع الحروب المدمرة مستقبلاً.

حيث ان استعمال القوة محرم على الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويمكن لمجلس الأمن استخدامها بموجب الفصل السابع من الميثاق.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصل الباحث إلى عدة التوصيات أهمها هي أن حق الفيتو أو (النقض) في مجلس الأمن يمثل آلة استبدادية مغايرة لأصول الديمقراطية والحرية وأن مصير العالم تحت سيطرة خمس دول يمكن لواحد منهم ان تلغى إرادة كل العالم من الضروري يحتاج إلى المراجعة وإعادة تشكيل المجلس.

Abstract

The aim of this research is international peace and security protection within the works and priorities of UN, and so on all focused their effort for this aim.

If the international disputes and situations such a degree great and breakneck or progressed after that to a degree that the evidence and the situations signal to the conclusion that it involves greater threat against international peace and security, so security council can practice its responsibilities towards this situations and disputes and its authority in this is an authority of suppressing aggression and threat to ensure peace without breaking out a destructible war in the future.

Where as using force is forbidden by the countries according to the charter of UN and security council use force according to the article 7 of the charter.

The researcher determined descriptive analytical approach, the researcher also reached to the numerous recommendation the most important is the right of veto in the security council represents tyrannical manner opponent to the principals of democracy and freedom. The destination of the world is under the control of 5 countries. One of them can reject will of the world. It is necessary to review and reestablish the council.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهادي ، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد حفظ السلم والامن الدوليين ، هو الهدف الأساسي لهذه البحث ، اما الوسيلة فهي مجلس الامن . يأتي هدف حفظ السلم والامن الدوليين ، في أولويات أعمال الأمم المتحدة ، ويتمحور نشاط الأمم المتحدة حول هذا الهدف ، ان ذلك لم يكن غريباً وذلك للظروف التي أحاطت بنشأة الأمم المتحدة ، حيث كانت المعارك الطاحنة في الحرب العالمية الثانية ما تزال دائرة ، وقد كان التخريب والدمار ، والقتل واضحاً للعيان في كل مكان ، وبذلك تركزت اهداف الجميع وجهودهم على حفظ السلم والامن الدوليين ، وكيف يمكن الحيلولة دون اندلاع مثل هذه الحروب المدمرة مستقبلاً .

ويعد استعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين من اخطر واهم ما كلف به مجلس الامن في هذا المجال . حيث ان إستعمال القوة في العلاقات الدولية محرم على الدول بموجب المادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة بينما يمكن لمجلس الامن استخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وحددت في حالات ثلاث وهي العدوان وخرق السلم وانتهاكه .

ان النظام القانوني لاستعمال القوة يتطلب دراسة جوانبه القانونية والتي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ابتداء من اتخاذ التدابير المؤقتة من جانب مجلس الامن ، الى الاجراءات غير العسكرية ومن ثم الاجراءات العسكرية ، وتشكيل القوات العسكرية ، كما سيتم بحث تعريف العدوان واثره في دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين حيث ان المادة 39 من الميثاق قد حددت حالات إستعمال القوة في حالات ثلاث هي خرق السلم او انتهاكه او وقوع العدوان ، ولم يتم تعريف خرق السلم او انتهاك السلم وقد تم تعريف العدوان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 .

وقسمنا هذا البحث (إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين) إلى مبحثين في المبحث الأول تكلمنا عن النظام القانوني لإستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تعريف العدوان واثره في دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين وانتهى البحث ببعض التوصيات

المبحث الأول

النظام القانوني لإستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

اذا كان إستعمال القوة امراً محرماً على الدول الاعضاء ، فانه استناداً الى ميثاق الأمم المتحدة ، وخصوصاً في الفصل السابع فان مجلس الامن يستطيع في حالة تهديد السلم او خرقه او وقوع العدوان ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بحفظ السلم الدولي ومعاقبة المعتدي ، حيث يتولى مجلس الامن اولا تحديد فيما اذا كان قد وقع تهديد للسلم الدولي او إخلالاً به او اذا وقع ما يعد عملاً من اعمال العدوان وليقرر على ضوء ذلك ما يجب ان يتخذه من اجراءات . وتتدرج هذه الاجراءات التي يتخذها مجلس الامن تطبيقاً لاحكام الفصل السابع ابتداء من التدابير المؤقتة ، ثم الى سلطة اتخاذ قرارات تنفيذية على شكل تدابير غير عسكرية او تدابير عسكرية .

فضلاً عن سلطات مجلس الامن الدولي في اتخاذ التدابير العسكرية فان للجمعية العامة ان تقدم توصياتها بهذا الخصوص عند وقوع ما يهدد السلم الدولي او وقوع العدوان في حالة اخفاق مجلس الامن في ممارسة مسؤولياته فللجمعية العامة ان تصدر توصيات باستخدام القوة استناداً الى قرار الاتحاد من اجل السلم الصادر في 3 تشرين الثاني عام 1950⁽¹⁾ .

اذا كانت المواقف والمنازعات الدولية بدرجة من الجسامه والخطورة او تطورت بعد ذلك الى درجة تشير الدلائل والظروف الى انها قد تتطوي على تهديد اكبر للسلم والامن الدوليين ، بحيث يؤدي الى الاخلال بالسلم الدولي او تكون عملاً من اعمال العدوان ، فانه يمكن لمجلس الامن عندئذ ان يمارس مسؤولياته ازاء هذه المواقف

1 . د. مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط2 ، دار النهضة العربية . القاهرة ، 1974 ، ص218-219

إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

والمنازعات وسلطته في ذلك هي سلطة قمع العدوان والتهديد ووسائل وجوه الاخلال بالسلم الدولي التي ورد بيانها في الفصل السابع من الميثاق⁽²⁾.

ولمجلس الامن وظائف مختلفة في مقدمتها حفظ السلم والامن الدوليين⁽³⁾.

فيعد مجلس الامن صاحب الاختصاص الاصلي والمسؤول الاول في شؤون السلم الا انه لا يحتكر وحده هذا الاختصاص وهذه المسؤولية ، حيث تتمتع الجمعية العامة بحق المناقشة والتوصية في هذا المجال وفق شروط معينة⁽⁴⁾.

ويتمتع المجلس بمباشرة اختصاصاته بسلطات تتدرج من مجرد اتخاذ اجراءات تسهم في التدخل المباشر في كل مرة ينشأ فيها نزاع من شأنه استمرار تعريض السلم والامن للخطر (الفصل السادس) او يدخل في نطاق حالات تهديد السلم والاخلال او وقوع العدوان (الفصل السابع).

وقد ورد النص على سلطة مجلس الامن في قمع حالات تهديد السلم والعدوان في الفصل السابع من الميثاق وهي سلطات خطيرة ، تمثل وفقا لراي مقرر اللجنة الثالثة لمؤتمر سان فرانسيسكو تطورا تاريخيا خطيرا وذلك لانها تحول مجلس الامن حق اتخاذ تدابير قمع حالات تهديد السلم او الاخلال به ووقوع هذا العدوان بمقتضى قرارات ملزمة بهدف حفظ السلم الدولي او اعادته الى نصابه .

وان قرارات المجلس في هذا المجال لاتخضع لقيد الاختصاص الداخلي الوارد في المادة 7 / 2 من الميثاق .

وتعد هذه السلطات اهم ما يميز نظام الامم المتحدة بالمقارنة مع نظام العصبة الذي لم يكن يمنح قرارات مجلس العصبة في هذا الشأن أي صفة الزامية بل كان يجعل منها مجرد توصيات للدول المعنية كلها ان يقبلها او يرفضها .

ويتمتع مجلس الامن طبقا لنص المادة (39) بسلطة كاملة لتقرير ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او عمل من اعمال العدوان بمقتضى قرارات ملزمة وذلك بهدف حفظ السلم الدولي او اعادته الى نصابه .

ولا تخضع سلطات مجلس الامن في هذا المجال الى قيد الاختصاص الداخلي الوارد بالمادة (7/2) من الميثاق .

وتعد هذه السلطات اهم ما يميز نظام الامم المتحدة بالمقارنة مع نظام عصبة الامم الذي لم يكن يمنح قرارات مجلس العصبة بهذا الشأن اية صفة الزامية ، بل كان يجعل منها مجرد توصيات ، للدول المعنية ان تقبلها او ترفضها وسلطة مجلس الامن في هذا المجال سلطة تقديرية واسعة ، فهو يستطيع ان يضع ما يشاء من المعايير لتحديد حالات تدخله بحيث تنظر في كل حالة على حدة لتقرير ما اذا كانت تشكل تهديدا للسلم او عدوانا ولا تمتلك الدول حق الطعن في قراره⁽⁵⁾.

واذا قرر مجلس الامن ان هناك تهديدا للسلم او عدوانا جاز له ان يصدر كل ما يراه ملائما من قرارات او توصيات او اجراء قمع وتتمثل هذه الاجراءات بما ياتي:-

أولا : التدابير المؤقتة

يقصد بالتدابير المؤقتة أي اجراء ليس من شأنه ان يحسم الخلاف بين الاطراف المتنازعة وليس من شأنه ان يخل بحقوق المتنازعين او يؤثر في مطالبهم كالامر بوقف اطلاق النار او وقف الاعمال العسكرية ، او الامر

² . د. حسن الجليبي ، مبادئ الامم المتحدة وخصائصها التنظيمية ، مطبعة الجبلاوي . القاهرة 1970 ، ص 140 – 141

³ . Brownn . public international law , sweet & maxwel , London , 1970 , p54

¹ . KELSEN , The law of the un , stevens & sons , London , 1950 p. 974

⁵ . د. مفيد محمود شهاب , مصدر سابق , ص 297-298

بالفصل بين القوات المتحاربة⁽⁶⁾ ، ويملك مجلس الامن هذه الصلاحية تبعا لتفاهم الموقف وقبل ان يصدر توصياته او قراراته المناسبة بان يدعو الاطراف المتنازعة الى الاخذ بما يراه ضروريا او مستحسنا من تدابير مؤقتة ولا تخل هذ التدابير بحقوق المتنازعين ومطالبهم او بمركزهم .

وعلى مجلس الامن ان يضع في اعتباره احتمال عدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير (المادة 40).

ويتضح من ذلك ان الميثاق قد حدد سلطات مجلس الامن بشأن هذه الاجراءات بمجرد الدعوة الى الاخذ بها ، مع تنبيه اطراف الموقف او النزاع الى عدم خضوعهم لها سيدخل في حساب المجلس فيما يتخذ من اجراءات لاحقة ، فهي قرارات ذات طبيعة خطيرة ، نظرا لما قد يتبعها من اجراءات عسكرية وغيرها الا انها ليست قرارات ملزمة بطبيعتها .

لا يمكن حصر صور التدابير المؤقتة على ان الضابط الرئيسي لها هو عدم اخلالها بحقوق المتنازعين ومراكزهم مثال ذلك الدعوة الى وقف اطلاق النار او سحب القوات المتحاربة من بعض المناطق او الى خطوط معينة او التوصية بعقد هدنة ، كذلك الدعوة الى عدم تجنيد رجال للخدمة العسكرية ، والى الامتناع من استيراد وتصدير المعدات الحربية⁽⁷⁾

مارس مجلس الامن سلطاته في اتخاذ التدابير المؤقتة بموجب المادة (40) من الميثاق في قراره في 25 حزيران 1950 بدعوة اطراف النزاع لايفاف القتال ودعوة كوريا الشمالية لسحب قواتها الى ما بعد خط عرض 38 ودعوة (اسرائيل) والدول العربية لايفاف القتال بقراراته المرقمة 233 و 234 و 235 المتخذة بـ 6 و 7 و 9 حزيران يونيو 1967 ، وكذلك قرار مجلس الامن المتخذ في 27 ايار 1948 .

الا ان ايفاف القتال او سحب القوات ليسا التدبيرين الوحيدين اللذين يمكن ان يتخذهما مجلس الامن وفقا لنص المادة (40) من الميثاق بل يستطيع نظرا لعموم هذا النص ان يتخذ ما يراه عدا هذين الاجراءين من تدابير مؤقتة اخرى لايجاد جو ملائم لاعادة الاحوال السلمية كما كانت في القضية الفلسطينية فانه فضلا عن دعوته لايفاف القتال وسحب القوات ، دعا ايضا الى عدم تجنيد الرجال للخدمة والامتناع عن استيراد وتصدير المعدات الحربية⁽⁸⁾.

وبشأن النزاع الهندي الباكستاني بخصوص قضية (كشمير) دعا مجلس الامن المتنازعين الى وقف اطلاق النار في عام 1948 و عام 1965 ، ودعوته لهما عام 1950 باتخاذ التدابير العاجلة لنزع سلاح الولاية المتنازع عليها والتمهيد لاجراء استفتاء بشأن تقرير مصيرها ولكن ذلك لم يتم الى الان (أي بعد مرور اكثر من خمسين عاما)

وكذلك تدخله بشأن القتال الذي قام بين (فرنسا) و (تونس) بشأن (بنزرت) بقراره الصادر في 23 يوليو 1962 .

ثانيا : التدابير غير العسكرية

يستطيع مجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير لايستلزم تنفيذها إستعمال القوة (مادة 41) وقد اورد النص بعض الامثلة لهذه التدابير دون حصر لها من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

6 . د. محمد السعيد الدفاق ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص 308 – 309

7 . د. مفيد محمود شهاب ، المصدر السابق ، ص 304 – 305

8 . د. حسن الجلي ، مصدر السابق ص 150

وبمعنى آخر فان مجلس الامن يملك ان يتخذ ما يراه مناسباً من وسائل المقاطعة السياسية والاقتصادية ضد الدولة التي تهدد السلم الدولي أو التي قامت بالعدوان ، وما يصدر عن المجلس في هذا الشأن يعد قراراً ملزماً ؛ ومن الأمثلة على ذلك قيام مجلس الامن باصدار قراره في 20 نوفمبر 1965 و16 سبتمبر 1966 و29 مايو 1968 باتخاذ تدابير وجزاءات اقتصادية ضد رودسيا الجنوبية تتضمن منع ارسال بعض المواد الاساسية وتشكيل لجنة عقوبات لمتابعة تنفيذ هذه الجزاءات (9) (سيتم بحث مشكلة رودسيا في الباب الثالث).

ان هذه التدابير لا يستوجب تنفيذها استعمال القوة العسكرية ، ولكنها في نفس الوقت ، لا تتصف بصفة التوقيف ، وقد نصت المادة (41) من ميثاق الامم المتحدة على هذه التدابير التي تقرر ان ((لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً او كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية)) ، ان هذا النص يتضمن وقف العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي يعينها مجلس الامن ، وعلى الرغم من اقتصار عبارات هذه المادة على العلاقات الاقتصادية والسياسية الا ان مقتضاها والغرض من هذه التدابير يجيز اضافة انواع اخرى من صعد المقاطعة ، مثل المقاطعة الثقافية والمقاطعة العسكرية وغير ذلك من المقاطعات .

واذا حدث ان ترتب على هذه التدابير الاضرار بدول اخرى فانه يجوز لها ان تعرض الامر على مجلس الامن بشأن المشاكل التي قد تتعرض لها دون تمييز بهذا الخصوص بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة او من الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة وذلك استناداً الى نص المادة (50) من ميثاق الامم المتحدة التي نصت على " اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فانه لكل دولة اخرى – سواء كانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في ان تتذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل (10)

ثالثاً : التدابير العسكرية

ان الاجراءات العسكرية التي يقرها مجلس الامن استناداً الى المادة (42) من الميثاق تختلف عن التدابير التي يتخذها استناداً الى المادة (41) من الميثاق اذا يقوم مجلس الامن بموجبها بدعوة الدول الى تنفيذ ما اقره من اجراءات كقطع العلاقات التجارية او الدبلوماسية فيلاحظ ان هذا التصرف الذي تتخذه الدول تنفيذاً لذلك ينسب اليها (أي الدول) فيشير الى الدول ؛ بينما في حالة اتخاذ تدابير القمع (التدابير العسكرية) باستخدام القوة وفقاً للمادة (42) من الميثاق ، فان مجلس الامن يتخذ هذه الاجراءات العسكرية باسمه (11) ، ولا تنسب الا اليه وحده بالرغم من ان القوات العسكرية التي يستخدمها في اتخاذ تدابير القمع تأتي عن طريق مساهمة الدول بوحدات من قواتها المسلحة الا انها تعمل تحت امره مجلس الامن كما ان قيادة هذه القوات تتلقى التعليمات من المجلس وحده ، ولعل ذلك يكون بهدف ضمان حيادية هذه القوات المسلحة وكذلك حتى يتمكن مجلس الامن من مراقبة تنفيذ هذه القوات المسلحة للهدف الذي من اجله لجأ مجلس الامن لاستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين وقمع العدوان ، وكذلك بهدف عدم تعدي القوات المسلحة المذكورة لحدود الهدف الذي كلفت به واذا رأى مجلس الامن ان التدابير غير العسكرية لاتفي بالغرض او ثبت انها لم تف به ، فله ان يتخذ اجراءات ذات طابع حربي بواسطة القوات الجوية والبحرية والبرية التي تشكلها الامم المتحدة للمحافظة على السلم الدولي (مادة 42) (12) ؛ وتجدر الاشارة الى ان تتابع المادتين (41 و 42) لا يقيد مجلس الامن ينبغي له من ان يلجأ اولاً الى الاجراءات غير العسكرية ، فان لم يتحقق السلم لجأ الى الاجراءات العسكرية بل ان للمجلس السلطة التقديرية الواسعة في تقدير الاجراءات التي يقع عليها اختياره وفقاً

9 . المصدر السابق ، ص ص 305 - 306

10 د. ابراهيم احمد شليبي ، التنظيم الدولي ، النظرية العام للامم المتحدة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 1986 ، ص ص 344 –

345

11 د. محمد السعيد الدقاق ، مصدر سابق ، ص 312

12 . المصدر السابق ص 312

لظروف كل حالة ، ومن ثم قد يلجأ الى الاجراءات العسكرية مباشرة دون ان تسبقها تدابير اخرى ومن ناحية اخرى فان اتخاذ اجراءات عسكرية ضد الدولة المعتدية لايتوقف على طلب او موافقة من الدولة المعتدى عليها ، ذلك لان قمع العدوان يتعلق بحماية مصالح المجتمع الدولي ، أي ليس مبعثه رعاية حقوق الدولة المعتدى عليها ، وانما حفظ السلم والامن الدوليين وبناءا على ذلك فان اعتراض الدول ضحية العدوان على مثل هذه الاجراءات لايمكن ان يحول دون تنفيذها ، وان كان من الطبيعي من الناحية العملية ان يستتير مجلس الامن برأي الدول المعتدى عليها في مدى مواءمة هذه الاجراءات(13).

(ان الدولة التي تسلك على نحو يخالف التزاماتها الناشئة Bowett اما بشأن الدول المعتدية فيرى الاستاذ)
عن ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين تحرم نفسها من ميزة الادعاء بعدم مشروعية الاعتداء على اقليمها (14) .

اذا كانت الحكمة من وراء السماح لمجلس الامن ان يتدخل تدخلا مباشرا عن طريق استعمال القوة العسكرية للمحافظة على السلم والامن الدوليين عن طريق قمع العدوان ، فانه يصبح من غير المقبول قيام مجلس الامن بتفويض دولة او دول بعينها لاستعمال القوة المسلحة بحجة المحافظة على السلم والامن الدوليين عن طريق قمع العدوان لما في ذلك من مخالفة صريحة لنص المادة (42) من ميثاق الامم المتحدة (15) ، حيث نصت المادة (42) من الميثاق على ((اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لاتفي بالغرض او ثبت انها لم تقي به ، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي (16) او لاعادته الى نصابه ، ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصار ، والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية او البحرية او البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة))

والسؤال الذي يرد في هذا المجال : اذا كان اتخاذ اجراءات القمع لايسئلزم الحصول على رضا الدولة المعتدية مقدما على مثل هذه الاجراءات ، فيثار التساؤل فيما اذا كان يجب على مجلس الامن الحصول على هذا الرضا من الدول المعتدى عليها لاتخاذ اجراءات القمع (كاتخاذ عمليات انزال الجنود والرسو في الموانئ او اختراق المجالات الجوية ... الخ) .

ويرى د. محمد السعيد الدقاق ان الراجح ان الدولة تلتزم بمقتضى نص المادة (25) من ميثاق الامم المتحدة ((بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق الميثاق)) وان اجراءات القمع تتدرج تحت لواء ((قرارات مجلس الامن)) (17).

رابعاً : تشكيل القوات العسكرية :

بينت المواد من (43 – 47) وسائل مجلس الامن في الحصول على القوات المسلحة التي تعمل تحت قيادته وتوجيهه .

فان هذه القوات تعد في الواقع العملي في حكم الموات وذلك لان الالتزامات الواردة بالمواد المذكورة لم تر النور حتى وقتنا الحاضر حيث انه لم تبرم الاتفاقات بين مجلس الامن والدول الاعضاء بشأن اعداد هذه القوات المسلحة المحاربة ولعل ذلك راجع بالدرجة الاولى الى عدم اتفاق الدول الاعضاء الدائمة على صيغة ملائمة لانشاء مثل هذه القوات المسلحة المحاربة مما جعل نصوص هذه المواد حبراً على ورق ، واذا كانت النصوص المذكورة

² .د. مفيد محمود شهاب ، مصدر سابق ، ص 306 – 307

³ . BOWETT , UN force , London , stevens , 19 , 4 , p. 412

¹⁵ .د. محمد السعيد الدقاق ، مصدر سابق ، ص 312-315

¹⁶ . من خلال البحث القانوني توصل الباحث الى ان ترجمة ميثاق الامم المتحدة ترد فيها اخطاء عديدة ومن ضمنها عبارة (السلم والامن الدولي) التي يجب ان تكون (السلم والامن الدوليين) ، ينظر احمد مهدي صالح محمد ، الامن الدولي في ميثاق الامم المتحدة رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1999 ص ص 123 - 128

¹⁷ .د. محمد السعيد الدقاق ، مصدر السابق ، ص 162 (الهامش)

لم تجد لها حظاً في التطبيق فان المادة (43) والتي تمنح لمجلس الامن حق استخدام القوة المسلحة للحفاظ على السلم الامن الدوليين لا يمكن لها ان تطبق (18) ؛ حيث نصت المادة (43) من الميثاق على (يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدوليين بان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن القوات المسلحة بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية ومن ذلك حق المرور ، ويجب ان تحدد هذه الاتفاقات عدد القوات وانواعها ومدى استعدادها وامكانها ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم ، ويتم ابرام هذه الاتفاقات بين المجلس وبين الدول الاعضاء ، او بينه وبين مجموعات منها وتصدق الدول الموقعة عليه وفق اوضاعها الدستورية (19) .

يرى الباحث ان الكلمة (تصدق) يجب ان تكون (تصادق) (20).

لم تبرم الاتفاقات المذكورة حتى الان نتيجة الخلاف بشأنها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مما يحرم الامم المتحدة من تشكيل قوة تنفيذية دولية دائمة .

وقد ادى ذلك الى استعانة المجلس كلما دعت الظروف بقوة مسلحة خاصة بطلق عليها قوة الطوارئ او قوة السلام ، يجري تكوينها من وحدات عسكرية من دول غير الدول الكبرى ، وينتهي وجودها بانتهاء المهمة التي شكلت من اجلها .

ومن امثلة ذلك تشكيل قوات طوارئ دولية في الشرق الاوسط تنفيذا لقرار المجلس المرقم (340) الصادر في 25 اكتوبر 1973 .

وقد اقر غالبية الفقه شرعية هذه الاجراءات ، لكي لا يحرم المجلس من سلطة التدخل الفعال في حالات الخطر .

كما اكدت محكمة العدل الدولية هذه الشرعية عندما اقرت ببرايتها الاستشاري عام 1962 بشأن تصرفات الامم المتحدة المتعلقة بقوات الطوارئ الدولية ((انه لايتصور قبول ميثاق الامم المتحدة ان يقف عاجزا في مواجهة موقف خطير طارئ بحجة غياب الاتفاقات التي اشارت اليها المادة (43))) (21).

لكي يتمتع مجلس الامن بالمكانة لتنفيذ قراراته كسلطة ردع وفقا للميثاق بالتزام الدول الاعضاء بان يكون لديها وحدات جوية وطنية جاهزة للاستخدام فورا بناء على طلب مجلس الامن لاستعمالها في اعمال الردع الدولية المشتركة التي يقرها مجلس الامن ويحدد قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها وخطط اعمالها المشتركة ويخضعها لاشرافه (م45) (22) ؛ حيث تنص المادة (45) من الميثاق على (رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الاعضاء وحدات جوية اهلية يمكن استعمالها فورا لاعمال القمع الدولية المشتركة ، ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها ، والخطط لاعمالها المشتركة في الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة (43) .

اما المادة (46) قد نصت على (ان الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان الحرب).

وهكذا يتضح ان ميثاق الامم المتحدة لم يقرر تشكيل جيش دولي ثابت للمنظمة الدولية ، وانما اقتصر على تعهد الدول بان تضع تحت تصرف مجلس الامن بعض وحداتها الوطنية لاستعمالها عند الحاجة في اجراءات القمع

18 . د. محمد السعيد الدقاق ، مصدر السابق ، ص 213 - 215

19 . د. مفيد محمود شهاب ، مصدر سابق ، ص 307

20 . ينظر في رسالتنا للماجستير مصدر سابق تم التوصل الى وجود اخطاء في الترجمة العربية لميثاق الامم المتحدة منذ عام

1945 ، ص 123 - 128

21 . د. مفيد محمود شهاب ، مصدر سابق ، ص 308

22 . د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ سنة 1945 سلسلة عالم المعرفة ،

العدد 202 ، الكويت ، 1995 ص 104

كما انه ووفقا للمادة (53) من الميثاق فان مجلس الامن يستطيع ان يستخدم التنظيمات والوكالات الاقليمية في تنفيذ هذه الاجراءات متى رأى ذلك ملائما على ان يكون عمل هذه التنظيمات او الوكالات الاقليمية تحت رقابة مجلس الامن واشرافه ذلك انه من غير الجائز لهذه التنظيمات كقاعدة عامة ان تقوم باي عمل من اعمال القمع بغير اذن المجلس (23).

في هذا المجال يثار سؤال هو : هل ان مجلس الامن ينفرد باستعمال القوة ، ام يشاركه جهاز اخر في المنظمة وبمعنى اخر الى أي مدى يكون للجمعية العامة للامم المتحدة اختصاص باستعمال القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق وقد ثار هذا التساؤل بذاته بعد صدور قرار الاتحاد من اجل السلم الذي يسمح للجمعية العامة في حالة فشل veto مجلس الامن باتخاذ تدابير استخدام القوة لحفظ السلم والامن الدوليين بسبب استخدام حق الاعتراض ناقش الفقه كثيرا شرعية قرار الاتحاد من اجل السلم وذلك لانه يسند الى الجمعية العامة اختصاصا لم يقرره لها ميثاق الامم المتحدة .

يرى د. محمد السعيد الدقاق ان قرار الاتحاد من اجل السلم وان كان قد صدر خلافا لنصوص ميثاق الامم المتحدة ، الا انه مع ذلك جاء وليد ظروف سياسية معينة كان لابد فيها من مواجهة فشل مجلس الامن في اتخاذ القرارات المناسبة ازاء تهديد السلم والامن الدوليين . ومن ناحية اخرى فان هذا القرار قد نال اغلبيه ساحقة قريبة من الاجماع الدولي .

كما ان تطبيقات هذا القرار قد تكررت على نحو يرى فيه الدكتور محمد السعيد الدقاق ان هناك قاعدة عرفية قد تكونت مؤاها بمنح اختصاص جديد للجمعية العامة في التصرف وفقا لنصوص الفصل السابع من الميثاق .

بما في ذلك استعمال القوى لمواجهة تهديد للسلم والامن الدوليين ولقمع العدوان : ويضيف ان القرارات الصادرة عن الجمعية العامة استنادا الى قرار الاتحاد من اجل السلم والمتضمنة تدابير عقابية يصح لها قيمة القرارات التي يصدرها مجلس الامن ذاتها أي انها تلزم من توجهت له بخطابها (24) (سوف نبحث مشكلة الفيتو ، كما سيتم بحث امكانية استخدام الجمعية العامة للامم المتحدة القوة في فرض السلم الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لاحقا وبتفصيل اكثر في الباب الثاني).

ان استعمال القوة قد حددت بموجب المادة 39 من الميثاق في حالة حدوث حالات ثلاث هي خرق السلم او تهديده او العدوان .

ان تهديد السلم يقوم حتى لو لم يجر استعمال العنف فعليا ، كما يرى انه يمكن WRIGHT ويرى الاستاذ تهديد السلم ، حتى ان كان الصراع داخليا في اقليم الدولة ، اذا كان حجم هذا الصراع كبيرا او مدته طويلة ، واذا تم الاعتراف للاطراف المتصارعة بالمتحاربين ، من قبل مجموعة كثيرة من الدول (25) .

ومن خلال استعراض ما قامت به الجمعية العامة بهذا الشأن يمكن الاشارة الى اللجنة الفرعية التي انشاها مجلس الامن لدراسة المسألة الاسبانية عام 1964 ، فان اللجنة لم تحدد ما يبرر اعتبار نظام حكم فرانكو تهديدا للسلم بالرغم من معارضة المندوب البولوني لهذا الرأي ، والذي يرى ان تهديد السلم هو امر احتمالي بطبيعته وقد يتضح التهديد لاحقا . فالمسألة مسألة وقت ليس الا ، اما اذا انتفت الصفة الاحتمالية عنها فيكون العدوان فعليا ، وقد ايد المندوب السوفيتي ذلك .

الا ان المندوب الفرنسي دافع عن تقرير اللجنة قائلا ان تهديد السلم يشير بوضوح الى وجود موقف يهدد بخطر متوقع (26) .

23 . د. مفيد محمود شهاب ، مصدر سابق ، ص 308 – 309

24 . د. محمد السعيد الدقاق ، مصدر سابق ، ص 334 – 336

25 . WRIGHT-Q- international law and the UN , 1961 , p25

26 . د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، القاهرة ، 1972 ، ص 95

إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

وعند مناقشة الشكوى اليونانية سنة 1946 كان معظم اعضاء اللجنة المشكلة من قبل مجلس الامن للتحقيق في الشكوى وتقديم التقرير بشأنها ، يؤيدون الرأي الذي يفيد بان اسناد العصابات المشكلة في اقليم دولة ما تعبر الى اقليم دولة اخرى ، او رفض حكومة ما . بالرغم من مطالبة الدول المعنية ان تتخذ كل الاجراءات الممكنة ضد اقليمها لمنع هذه العصابات من العمل وحرمانها من اية مساعدة او حماية ، ينبغي ان يعد بانه تهديد للسلم وفق ما جاء بالمادة (39) من الميثاق .

وقد عارض هذا الرأي الاتحاد السوفيتي (السابق) واستخدم حق النقض ضد مشروع القرار الذي تقدم به مندوب الولايات المتحدة في 12 اب 1947 والذي عد المساعدات التي تقدمها البانيا وبلغاريا ويوغسلافيا للمقاتلين ضد الحكومة اليونانية تهديدا للسلم ، الا ان الجمعية العامة اصدرت قرارا عدت فيه استمرار المساعدات تهديدا للسلم بموجب قرارها الصادر في 27 تشرين الثاني 1948 .

اما عند النظر في المسألة الكورية سنة 1950 فقد عد مندوب الاتحاد السوفيتي (السابق) الموقف بانه حرب (بينما قال المندوب البريطاني ان هذه الحرب الاهلية تشكل تهديدا للسلم ، وقد ذكر مندوب Civil war اهلية) الولايات المتحدة عند النظر في قضية برلين ان اعمال حكومة الاتحاد السوفيتي المتمثلة بالعرقلة غير المشروعة وبالتهديد بالقوة لحق المرور الى برلين الغربية الممنوح للقوى الغربية الثلاث تشكل تهديدا للسلم (27)

خرق السلم المذكور في المادة (39) من الميثاق بانه اعمال العنف التي تقع بين WRIGHT يعرف الاستاذ (وراء حدود معترف بها دوليا (28) De- (facto) و واقعية De-jure القوات المسلحة التابعة لحكومة شرعية)

ولكون السلطات الواسعة وغير المقيدة والخطيرة باستخدام القوة المسلحة في حالات تهديد السلم او الاخلال بالسلم او العدوان سيتم بحث اثر تعريف العدوان في دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين وذلك من خلال بحث التطور في تعريف العدوان ، وكذلك القائمة الخاصة بالحالات التي تعد عدوانا ، والمبادأة باستخدام القوة كمييار لبدء العدوان وكذلك المسؤولية الدولية عن العدوان .

وقد عرف العدوان بموجب قرار الجمعية العامة الصادر عام 1974 وهو ما سنقوم بدراسته في المبحث

²⁷ . WRIGHT opcit ,p93

²⁸ . GOOD RICH & Simans , the un and the maintenance of peace and security , 1974 , pp 303 – 307

المبحث الثاني

تعريف العدوان واثره في دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين

ظهر تعبير العدوان في الفترة ما بين 1920 – 1939 كـمعنى من معاني الهجوم العسكري بواسطة القوات المسلحة لدولة ما اضرارا بدولة اخرى .

(التي ياخذ فيها الهجوم المسلح war وقد كان هذا التعبير يختلف عن الصورة المتفق عليها لمعنى الحرب) طابعا اوسع .

كما وان موضوع تعريف العدوان قد ورد في مسودة اتفاقية التعاون المشترك لعام 1923 المجتمععة بعصبة دون وجود The aggressor الامم قد اقترن باهمية دولية خاصة كان لها مغزاها حيث ظهر مصطلح المعتدي تعريف له ، وقد اشير الى مصطلح العدوان دون تعريف واضح له في مواضع كثيرة فعلى سبيل المثال عند صياغة مسودة بروتوكول جنيف 1924 (لحل المنازعات بالطرق السلمية) اتخذ المعنى كاساس لفكرة التعريف بان الدولة التي ترفض التحكيم هي التي تسمى بـ (المعتدي) فعلا ، وفي اطار البروتوكول المذكور .

وردت سلسلة من الاقتراحات التي بموجبها تدان الدول كمعتدية في حالة رفضها الطرق السلمية لحل النزاع القائم .

وقد فشلت عصبة الامم في الوصول الى تعريف للعدوان بسبب تعقيد الموضوع وتشابكه مع المشاكل الاخرى في القانون الدولي العام ، اكثر من ان يكون السبب استحالة التعريف.

خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين فان مفهوم التعريف ورد كثيرا في نصوص الاتفاقيات الدولية والوثائق الدبلوماسية بين الدول دون قصد الوصول الى أي تعريف .

(الموقعة في 27 اغسطس 1928 على BRIAND-KELLOG TREATY وقد نصت اتفاقية باريس) تحريم جميع حروب العدوان، وقد جرت محاولات عديدة لتعريف العدوان الا ان المؤسسات الدولية تجنبت اللجوء الى تعريف دقيق للعدوان خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (29)

بعد ظهور ميثاق الامم عام 1945 ظهرت محاولة لمنع حروب العدوان ضمن بنود الميثاق ولكن لم يكن هنالك دعم لفكرة تعريف وتحديد معنى العدوان ، وقد حصل ان اندلعت حروب عديدة في ارجاء مختلفة في العالم وتارة اخرى (self-defence) وقد كان تبرير تلك الحروب باساليب مختلفة تارة تحت ستار الدفاع عن النفس)

²⁹ د. صلاح الدين احمد حمدي ، العدوان في ضوء القانون الدولي 1919-1977 ، دار القادسية ، بغداد ، 1986 ص ص

(كذلك فان police actions وبحجة اعمال البوليس (acts of necessity) تحت ستار اجراءات الضرورة) بعض الافعال كانت ترتكب خدمة للمطامع الاستعمارية تحت ستار التدخل الانساني Humantarain intervention.⁽³⁰⁾

بالرغم من ان العدوان على نطاق الدول ظاهرة تكررت منذ نشوء اول دول العالم ⁽³¹⁾ الا انه بعد عام 1945 كان اعتقاد الذين ساهموا في صياغة ميثاق الامم المتحدة بترك مسألة تعريف العدوان الى حسن اختيار مجلس الامن ولقراره الخاص بالنسبة للافعال التي تشكل العدوان ، وقد كان ذلك تقرير اللجنة الثالثة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي جاء فيه (ان التطور الذي جعل التكنولوجيا في الحروب العصرية يجعل من الصعوبة بمكان (san-francisco) تعريف جميع انواع الاعمال العدوانية) لذلك فان اية قائمة لتحديد تلك الافعال سوف تكون غير كاملة ، وذلك لان مجلس الامن يستطيع ايضا او يميل الى النظر في الافعال العسكرية الاقل شانا بالنسبة للحالات التي سوف تحتويها اية قائمة مفصلة وقد تبين فيما بعد ان مثل هذا الاهمال كان يشجع المعتدي دائما لكي يفسد اية محاولة لتعريف العدوان كما ان ذلك كان يؤخر بعض الشيء اعمال مجلس الامن لاتخاذ الاجراءات السريعة

وتتبع ضرورة تعريف العدوان في ضرورة الحيلولة دون وقوعه اذا وقع ومعاقبة مرتكبه

حيث ان The principle of non-justifiction of aggression اكد التعريف مبدا عدم تبرير العدوان الدول التي قامت باستعمال قواتها المسلحة ضد دول اخرى في احد اشكال العدوان كما وردت بالتعريف لا يمكن acts of aggression او افعال الضرورة case of preventive war بتبرير عدوانه سواء كانت في حالة الحرب الوقائية Entarement of او الالتزام بتنفيذ الاتفاقية Humantarian intervention او التدخل الانساني necessity Treaty .

كما واكد التعريف بانه لا يمكن الاعتراف بضم الاراضي من خلال العدوان

The principles of non-recognition of teritorial acquisition from acts of aggression⁽³²⁾ .

ولابد من الاشارة الى انه قد تم تعريف العدوان بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر باتفاق الاراء المرقم (3314) بتاريخ 14\12\1974 المذكور بالمادة (39) من الميثاق الا انه لم يتم تعريف خرق السلم او انتهاكه الوارد في نفس المادة .

سنقسم هذا المبحث الى المطلبين الاتيين :

المطلب الاول : حالات العدوان والمبادأة باستخدام القوة
المطلب الثاني : المسؤولية الدولية عن العدوان وعدم تبريره

المطلب الأول

العدوان والمبادأة باستخدام القوة وحالاته

سنقسم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الاول : العدوان والمبادأة باستخدام القوة

الفرع الثاني : القائمة الخاصة بنماذج وحالات العدوان

³⁰ . د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص 17-22

³¹ . د. صالح جواد الكاظم ، مباحث في القانون الدولي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1991 ، ص 155

³² . د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص 105 – 117

الفرع الأول

Prima facie evidence and aggression العدوان والمبادأة باستخدام القوة

بتاريخ 14 كانون الاول 1974 صادقت الجمعية العامة وبدون اية معارضة على مشروع قرار تعريف العدوان

ورد في المادة الاولى من تعريف العدوان (العدوان هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة دولة اخرى او وحدتها الاقليمية او استقلالها السياسي او أي اسلوب اخر يتناقض وميثاق الامم المتحدة وكما هو مبين في هذا التعريف) (33)

تكمن الاهمية القانونية لاقرار مشروع بتعريف العدوان فيما ياتي :

اولا : ان مبادئ تعريف العدوان هي مصدر جديد من مصادر التزامات الدول القانونية .

ثانيا : ان تعريف العدوان له صفة الالتزام ، أي انه على الدول واجب الامتناع من العدوان واستعمال القوة

ثالثا : ان تعريف العدوان يشكل مسألة مهمة في تقنين القانون الدولي العام للحفاظ على السلم والامن الدوليين .

رابعا : فضلا عن الاهمية القانونية للتعريف ، فان له تأثيرات سياسية وذلك لان الافعال العدوانية في وقتنا الحاضر تعد من اخطر اشكال استعمال القوة التي يمكن ان تؤدي الى اتساع رقعة المنازعات الدولية او قد تؤدي الى كارثة نووية ، او الى حرب عالمية ثالثة .

ان تعريف العدوان له صفة الالتزام ، وذلك بان تمتنع الدول من العدوان وفي حالة العكس يترتب على المعتدي المسؤولية الدولية وذلك لاقتترانه بكونه جريمة ضد الجنس البشري . (34)

تنص المادة (2) من التعريف على (المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب دولة ما ، بشكل يتعارض والميثاق يؤلف بيئة كافية مبدئيا على وجود فعل عدواني ، بالرغم من ان لمجلس الامن ان يستنتج وفقا للميثاق بان فعلا عدوانيا قد ارتكب لن يسوغ في ضوء ظروف اخرى ذات علاقة بما فيها ان تكون الافعال المعنية او عواقبها ليست ذات خطورة كافية) (35)

يشكل الدليل الاول للعدوان المتضمن العنصرين النظري والموضوعي من prima facie ان المبدأ الاول حيث مظاهر الفعل ، ووقت الشروع ، والزمن ومن حيث حجم القوة المسلحة ومحتواه في القصد الجنائي والنية في استعمال القوة ضد دولة اخرى . (36)

جرى في الثلاثينات من القرن العشرين نقاش طويل بشأن اختيار معيار موضوعي يمكن بموجبه التمييز بين الفعل العدواني وفعل الدفاع عن النفس .

وحين اقر ميثاق الامم المتحدة عام 1945 ، كان معيار الاسبقية في استخدام القوة قد ثبت في المادة (51) التي تقر للدولة التي تتعرض لهجوم مسلح بحقها في الدفاع عن النفس ، وذلك الى ان يباشر مجلس الامن مسؤوليته بهذا الصدد . وقد لاحظ بعض الكتاب ان مجلس الامن لا يقرر ان الهجوم المسلح الواقع (فعل عدواني) الا بعد فترة من الزمن . وفي الوقت ذاته يعود الحق في التدبير الدولي لواقعة الهجوم المسلح الى الدولة الضحية والفترة الفاصلة

33 . د. صالح جواد الكاظم مصدر سابق ، ص163

34 . د. صلاح الدين احمد حمدي ، المصدر السابق ، ص 3 - 5

35 . د. صالح جواد الكاظم ، المصدر السابق ، ص166

36 . د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص5

بين تقرير المجلس وتقرير الدولة المعنية هي التي تستوجب ادخال مبدا الاسبقية عنصرا في تعريف العدوان ، أي ان ما هو واقع بين التقريرين لايمكن ان يعد عدوانا بغير هذا المعيار ، كما لوحظ ان اهمال هذا المعيار سيؤدي الى تفاسير مختلفة عن الدفاع المشروع عن النفس مختلفة كليا ، ومن ثم تسويغ الحرب الوقائية فضلا عن ذلك فان هذا الاهمال قد يعني تحميل ضحية العدوان عبء اثبات نية المعتدي .⁽³⁷⁾

التساؤل الاول الذي تثيره المادة (2) هو : هل يعد الاستخدام الاول للقوة المسلحة دليلا نهائيا على وقوع (أي كاف لاثبات واقعة العدوان ما prima face عدوان ؟ ان النص يصف هذا الاستخدام بأنه بينة او دليل اولي (لم ينقض بدليل اخر . وتاكيدا لذلك ، منذ جوزت هذه المادة لمجلس الامن حق الاستنتاج ان استخدام القوة المعني ليس عدوانيا رغم وقوعه ، وذلك ((في ضوء ظروف اخرى ذات علاقة)) بالمسالة .

وقد انتقد وصف هذا الدليل بالاولي او ليس بالقاطع أي عدم عد المبادأة باستخدام القوة دليلا نهائيا على ارتكاب فعل عدواني ، وكان اساس الانتقاد هو ان المادة (2) حفظت لمجلس الامن حقا صريحا في ان يستنتج في ظروف اخرى . عكس ما جاء به هذا الدليل .

ويرى د. صالح جواد الكاظم ان هذا الانتقاد يهزم نفسه بنفسه ، اذ ان وجود مثل هذا الحق يتداخل معناه لان كل دليل بطبيعته قابل للنقض⁽³⁸⁾

ويرى د. صلاح الدين احمد حمدي ان العناصر الموضوعية الاولى للقوة المسلحة تحتوي على مفهوم العنصر الجنائي⁽³⁹⁾

ان الاخذ بالاستثناءات من عدا المبادأة باستخدام القوة عدوانا سليم من الناحية النظرية والعملية ، ولايمكن تحديد هذه الاستثناءات سلفا لانها رهن ظروف القضية المعنية . ثم ان حصرها سلفا يقيد مجلس الامن الذي منحه الميثاق حرية تقرير وجود عدوان ما .

ان ما يثير التساؤل بهذا الصدد هو السبب في عد كون الفعل او نتائجه غير ذات خطورة كافية عاملا في عدم عد الفعل عدوانيا والظاهر ان اعتماد حجم الفعل او نتيجته معيارا لاجراجه من دائرة تعريف العدوان جاء للتخفيف من المنازعات بين الدول وعدم دفع أي من الطرفين المتنازعين بالعدوان ، مما قد يؤدي الى تصلب موقفها وتصعيد للنزاع ، ومع ذلك فقد يؤدي التوسع في هذا الاستثناء الى جعله قاعدة اساسية أي تحويل العدالة في مسألة المضمون الى مسألة درجة اداء الحجم .⁽⁴⁰⁾

37 . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 166

38 . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 167

39 . د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص 77

40 . د. صالح جواد الكاظم ، المصدر السابق ، ص 167 - 169

الفرع الثاني

Cases List of aggression القائمة الخاصة بنماذج حالات العدوان

لم يكتف قرار الجمعية العامة بتعريف العدوان وانما ذكر افعالا قال ان كلا منها يكيّف بأنه فعل عدواني ، حيث نصت المادة (7) من التعريف على تكييف الافعال الاتية بانها عدوانية :

أ. غزو او مهاجمة اراض دول ما عن طريق القوات المسلحة لدولة اخرى او احتلال عسكري مهما يكن مؤقتا ، ناجم عن مثل هذا الغزو او المهاجمة او أي ضرر باستخدام القوة ، لأراض دولة اخرى او جزء منها .

ب. قصف اراضي دولة اخرى عن طريق القوات المسلحة لدولة ما او استخدام اية اسلحة من جانب دولة ما ضد اراضي دول اخرى .

ج. حصار موانئ او سواحل دولة ما عن طريق القوات المسلحة لدولة اخرى .

د. أي هجوم تقوم به القوات المسلحة لدولة ما على القوات البرية او البحرية او الجوية ، او على الاساطيل البحرية او الجوية لدولة اخرى .

هـ. استخدام القوات المسلحة لدولة ما الموجودة داخل اراضي دولة اخرى بموافقة الدولة المستقبلة ، على نحو يناقض الشروط المنصوص عليها في الاتفاق او أي مد لوجودها الى ما بعد انتهاء الاتفاق .

و. تصرف دولة ما بالسماح باستخدام اراضيها التي وضعتها تحت تصرف دولة اخرى من جانب تلك الدولة الاخرى لارتكاب عدوان ضد دولة ثالثة .

ز. ارسال عصابات او جماعات او جنود غير نظاميين او مرتزقة مسلحين من جانب دولة او نيابة عنها ، ينفذون اعمالا ينطوي عليها استخدام القوة المسلحة ضد دولة اخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقى الى مصاف الافعال المذكورة في اعلاه او مشاركتها في ذلك .

وقد عدت المادة (3) هذه الافعال عدوانية ((بغض النظر عما اذا كان يوجد اعلان للحرب)) وفي الوقت ذاته ، تخضع هذه المادة لمجمل حكم المادة (12) السابق بحثها ، هذا يعني ان معيار الاسبقية في استخدام القوة المسلحة سيؤخذ به في تكييف أي فعل من هذه الافعال ، كما ستبقى لمجلس الامن صلاحية عدم عد هذه الافعال عدوانية في ضوء الظروف الواقعة فيها (41)

هذا وقد نصت المادة (4) من التعريف على (لمجلس الامن ان يقرر بان افعالا اخرى تؤلف عدوانا بموجب نصوص الميثاق .

فاذا لم يكن تعداد هذه الافعال يؤلف سببا في شل مجلس الامن عن اضافة افعال اخرى الى قائمة العدوان فلم ذكرت هذه الافعال بذاتها ؟

لقد رأى البعض ان اهمية تعداد هذه الافعال تتضح في امكان استخدامها كمؤشرات دقيقة في عمل مجلس الامن ، حيث انه بموجب المادة (39) من الميثاق يترتب على مجلس الامن ان يقرر وجود أي تهديد للسلم او خرق للسلم او أي فعل عدواني .

وحين يقوم مجلس الامن بذلك فهو لا يجد ما يستهدي به سوى الفقرة (4) من المادة (2) من الميثاق التي تنص على تحريم استعمال القوة او التهديد باستخدامها تحريما قاطعا . وقد اعرب اصحاب هذا الرأي عن املهم باضيق تعداد الافعال المذكورة هذه الفجوة في تركيب الميثاق .

ان في هذا التقرير جانبا من الصحة ، الا انه لايجب عن التساؤل المذكور انفا وما يمكن قوله بهذا الشأن هو ان تعداد هذه الافعال بذاتها يرمز الى حقيقة انها تؤلف بذاتها اهم مظاهر العدوان في عالمنا المعاصر . كما يعتبر

إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

هذا التعداد عن اعلی حد من الاتفاق في حصر حالات العدوان امکن التوصل اليه ، وليس بمستبعد ان تضاف حالات اخرى مستقبلا . الا ان ذلك رهن بمدى التوصل الى تعميق المفاهيم لمعنى العدوان

واخيرا يمكن الاستنتاج ان المادة (7) ازال التفریق الزائف بين العدوان المباشر والعدوان غير المباشر . حيث بينت في الفقرة (ز) التي تصف العدوان بانه ارسال عصابات او جماعات او مرتزقة مسلحين للقيام باعمال تخريبية ضد دول اخرى وبالامكان القول ان ما يوصف بالعدوان المباشر ليس الا شكلا او اسلوبا في العدوان ، وليس مضمونا او مغزى مختلفا عما في العدوان . وكما يرى بعض الكتاب ، تتصل الكلمتان ((مباشر)) و ((غير مباشر)) بدرجة الصراحة او العلانية في الضغوط الموجهة وليس بالاستراتيجية المستخدمة . ويرى د. صالح حداد الكاظم ، ان تقليص ((الفروق)) ما بين العدوان المباشر والعدوان غير المباشر ، ان وجدت فروق اصلا يخدم قضايا الدول النامية التي غالبا ما تتعرض لعدوان مقنع او مستتر (غير مباشر) وبذلك يجري الحؤول دون تقنين المعتدي الفعلي او التستر عليه ، فلا يصعب تحديده ولا يهدر حق الدولة الضحية في الدفاع عن نفسها ونشدها العون من الآخرين⁽⁴²⁾ .

المطلب الثاني

المسؤولية الدولية عن العدوان وعدم تبريره

سنقسم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الاول : المسؤولية الدولية عن العدوان

الفرع الثاني : مبدا عدم تبرير العدوان

65

الفرع الأول

International Responsibility for Aggression المسؤولية الدولية عن العدوان

قبل تأكيد مسؤولية دولة معينة عن العدوان لابد من ان تسقط سلفا وبشكل قاطع كل الحجج والذرائع التي يمكن ان يتعلل بها المعتدي وهذا ما نصت عليه المادة (5) من التعريف بقولها (ما من اعتبار ايا كانت طبيعته سواء اكان سياسيا او اقتصاديا او عسكريا او غيره يمكن ان يقوم مسوغا للعدوان)

واذا رفضت كل مسوغات العدوان ، كان طبيعيا ان يعد العدوان (جريمة) ليس ضد الدولة المعتدى عليها فقط وانما ضد السلم الدولي ايضا وهذا ما نص عليه الجزء الثاني من المادة (5) والتي تنص على (ان الحرب العدوانية هي جريمة ضد السلم الدولي وان العدوان يسبب مسؤولية دولية)

انتقد الجزء الاول من المادة (5) المتعلق باسقاط كل الاعتبارات لتسويق العدوان على اساس انه غير ذي علاقة اطلاقا بنتائج العدوان القانونية . وقيل انه ربما كان من الاصوب ان يكون جزءا من الديباجة لانه ((كاشف)) بطبيعته وليس ملزما

ويرى د. صالح جواد الكاظم ان من الصعب التسليم بهذا الانتقاد ، ذلك لغرض تجريد المعتدى من جميع الحجج التي قد يحاول بها تبرير عدوانه بافعال تتعلق بالسياسة الخارجية او الداخلية للدولة الضحية . والواقع ان اسقاط المبررات من يد المعتدي يسهم في التمييز بين حق الدفاع المشروع وبين انواع شتى من التدخل التي تقع تحت شعار حماية المصالح الحيوية للدولة وحماية رعاياها .⁽⁴³⁾

⁴² . المصدر السابق ، ص 170-172

⁴³ . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 172 - 175

واذا ما استقصى المرء تاريخ التدخل والعدوان المكشوفين في شؤون بعض دول امريكا اللاتينية وبعض الدول العربية ، وهو ان المعتدين كثيرا ما كانوا يتعكزون على السياستين الداخلية والخارجية للدولة المعتدى عليها في محاولة لتبرير عدوانهم .

ثمة فائدة اخرى من النص على رفض كل مسوغات العدوان وذلك من خلال المادة (5) لانها تقييد لصلاحيات مجلس الامن المنصوص عليها في المادة (2) ، فبموجب هذه المادة يستطيع مجلس الامن تبرئة الدولة التي تبدأ باستخدام القوة اخذا بالحجج التي تقدمها بعين الاعتبار .

كذلك فقد انتقد الجزء الثاني من المادة (5) فقد قيل ان النص في هذا الجزء استعمل عبارة ((الحرب العدوانية)) وليس كلمة ((العدوان)) المطلق ، وقيل ان هذه العبارة تحدد فكرة المسؤولية الدولية . أي ان ((الحرب العدوانية)) وليس اي شكل اخر من العدوان هي التي تحرك المسؤولية الدولية ، وهكذا فقد جرت تفرقة بين ((الفعل العدواني)) و ((الحرب العدوانية)) ورتبت مسؤولية خاصة عن كل منها .

وفي مناقشات اللجنة الخاصة اقترح البعض استعمال عبارة ((افعال عدوانية)) وليس عبارة ((حرب عدوانية)) .

يرى د. صالح جواد الكاظم ان التمييز بين العدوان والحرب العدوانية لا اساس له اطلاقا وكما قال البعض ليست الحرب العدوانية سوى وسيلة واحدة من وسائل تنفيذ العدوان . وحين يدان العدوان اجمالا ، فلا يعقل ولا يجوز ان يعقل ان يستثنى جزء منه دون اخر وعليه فان كل فعل عدواني ، وليس الحرب العدوانية وحدها هو جريمة ضد السلم اما بصدد التفرقة بين ((المسؤولية الدولية)) و ((المسؤولية بموجب القانون الدولي)) فيمكن القول ان التفرقة بلا اساس . كما لاحظ بعض الكتاب فان المسؤولية الدولية تتضمن المسؤولية وفقا للقانون الدولي.

كما وجدت المسؤولية عن العدوان تعبيرا لها في الجزء الثالث من المادة (5) حيث نصت على (ما من استحواذ على الاراضي او فائدة خاصة ناجمة عن العدوان يعترف او سيعترف بانها شرعيان) (44)

ان الامتناع من اضعاف الشرعية على نتائج العدوان جزء من رفض العدوان ومقاومته ، وان كان سلبي اكثر منه ايجابيا ، ولكنه رغم ذلك يولف خطوة مهمة ، في الظرف الدولي الراهن لمحاصرة اثار العدوان والحيلولة دون توسعه واذا كان العدوان جريمة تستوجب مسؤولية مرتكبها كان لا بد من التساؤل عن الجهة التي تعاقب المعتدي وعن شكل العقوبة اذ

ليس هناك مكان للاجابة عن هذا التساؤل القديم الحديث ، الا انه يمكن القول ان مجلس الامن يملك ما يلزم من صلاحيات لتحقيق مهمة تحديد المسؤولية وفرض ما يترتب على ذلك من نتائج (45)

الفرع الثاني

Principle of non-justification of aggression مبدأ عدم تبرير العدوان

تنص المادة (5) من تعريف العدوان على (ما من اعتبار ايا كان طبيعته ، سواء كان سياسيا ، اقتصاديا ، عسكريا ، او غيره يمكن ان يكون مسوغا للعدوان)

ويرى د. صلاح الدين احمد حمدي ان المعتدي قد يحاول تبرير عدوانه من خلال الحجج الاتية:

Case of preventive war : حالة الحرب الوقائية

44 . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 172 – 175

45 . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 172 – 175

يورد د. صلاح الدين احمد حمدي مثالا لذلك محاولة (اسرائيل) تبرير الاعمال العسكرية التي قامت بها عام 1967 في حربها ضد جمهورية مصر العربية بحجة انها احتوت على معنى الحرب الوقائية .

كذلك فان المانيا الهنلرية قد حاولت تبرير اعمالها العدوانية خلال الحرب العالمية الثانية ان هجوما ما وشيكا من قبل الاتحاد السوفيتي كان قريب الوقوع .

actes of necessity **ثانيا : أفعال الضرورة**

مثال ذلك اتهام بوليفيا لتشيلى في شهر نيسان عام 1962 بالعدوان وذلك لمنع مياه (لوكا) من ان تصل اليها ، وكذلك رد فعل الهدف على قرار باكستان بانشاء سد وكذلك ادعاء بريطانيا عام 1837 الضرورة في امداد المساعدة للمحاربين الكنديين في السفينة الامريكية (كارولين) لغرض منع الاضطرابات .

كما ان (اسرائيل) قد حاولت تبرير الهجوم على مطار بيروت الدولي ، وقد رفض مجلس الامن ادعاء (اسرائيل) وطلب منها دفع التعويضات .⁽⁴⁶⁾

Humanitarian intervention **ثالثا : التدخل الانساني**

كان التدخل الانساني يستخدم لتبرير الافعال العدوانية قبل تعريف العدوان ، و اصبح هذا التدخل بعد تعريف العدوان يشكل احد الافعال العدوانية ، ويمكن الاشارة الى بعض الامثلة في هذا المجال ، التدخل البريطاني الفرنسي في 10 تشرين اول 1956 في مصر بحجة حماية الرعايا ، وكذلك ارسال بلجيكا لقواتها الى الكونغو بعد استقلالها في 30 حزيران 1960 بحجة حماية الرعايا الاوربيين فيها (سيتم بحث التدخل في الكونغو لاحقا) كما وان هناك وتارة اخرى بحجة اعمال self – defence حروباً عديدة اندلعت وقد كان تبريرها تحت ستار الدفاع عن النفس ⁽⁴⁷⁾ police action البوليس .

واخيرا لابد من الاشارة الى العلاقة بين تعريف العدوان وحق تقرير المصير ، حيث انه اذا كانت (القوى المسلحة) هي اداة العدوان وتؤلف عنصرا بارزا في تعريف العدوان ، فهل يمكن ان يعد استخدام هذه القوة في مجرى العمل على تقرير المصير ضربا من العدوان .

حيث ان قوى معينة في الامم المتحدة قد حاولت بطريق غير مباشر بان يكون الرد على هذا التساؤل بالاجاب وبحجة ان تعريف العدوان يرمي قبل كل شيء الى تقييد استخدام القوة لا تشجيعه ، وعلى ذلك يجب ان يمارس حق تقرير المصير بوسائل سلمية فقط . ولا يحتاج المرء الى عناء للرد على ذلك فليس استخدام القوة في مجرى العمل على تقرير المصير الا حاجة تملئها ضرورة (الدفاع عن النفس) وهو نوع من العدوان على حق شعب ما في التمتع بحريته.

كما ان استخدام القوة الذي يحرمه هذا التعريف هو ما كان موجها ضد سيادة دولة معينة او وحدة ترابها او استقلالها السياسي ، وليس في استخدام القوة لتقرير المصير ما هو موجه ضد واحد من هذه الاهداف .

والواقع ان معطيات الكفاحين القومي والوطني في العقود الثلاثة الاخيرة اثبتت ان استخدام القوة والقوة المسلحة بذاتها هي السبيل الوحيد لانتزاع حق تقرير المصير.

وفي هذا المجال فان الامم المتحدة سبق ان اصدرت بوجه خاص منذ عام 1970 قرارات تعترف بحق الشعوب في استخدام القوة المسلحة لاستحصال حريتها ، مثال ذلك قرار الجمعية العامة المرقم (2649) الصادر عام 1970 الذي اكد فيه شرعية هذا الاستخدام ، ولا سيما من قبل شعب جنوب افريقيا ، وكذلك الشعب الفلسطيني بذاتها .⁽⁴⁸⁾

⁴⁶ د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص 105 - 112

⁴⁷ د. صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص 105 - 112

⁴⁸ د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص 176 - 177

إستعمال القوة في حفظ السلم والامن الدوليين

وكذلك القرار المرقم (3236) الصادر عام 1975 الذي اكد بشكل قاطع حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بـ (جميع الوسائل) أي بما فيها القوة المسلحة .

وفي ضوء كل هذه الحقائق والقرارات فقد صدر قرار تعريف العدوان عام 1974 أي خلال هذه الفترة الزمنية التي صدرت فيها القرارات فقد نصت المادة (7) من التعريف على (ما من شيء في هذا التعريف ، ولاسيما المادة (3) يمكن ان يمس على أي نحو بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، كما هو مستقى من الميثاق ، للشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة المشار اليها في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة . ولاسيما الشعوب الرازخة تحت الانظمة الكولونيالية او العنصرية او اشكال الهيمنة الاجنبية الاخرى ، ولا بحق هذه الشعوب في الكفاح من اجل هذا الهدف ونشدان الدعم وتلقيه ، طبقا لمبادئ الميثاق ووفقا للاعلان المذكور اعلاه) .⁽⁴⁹⁾

التوصيات:

- 1- فقد اظهرت بعض الدراسات التي تشير الى انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حتى الان اندلعت نزاعات مسلحة حول العالم ، مما يتطلب من المجتمع الدولي " خير من يمثل في عالمنا المعاصر " ، الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة التحرك لحل المشاكل الدولية التي تهدد السلم والامن الدوليين وفقاً للعدالة .
- 2- أن حق الفيتو أو (النقض) في مجلس الأمن يمثل آلة استبدادية مغايرة لأصول الديمقراطية والحرية وأن مصير العالم بيد خمس دول يمكن واحدة أن تلغي ارادة كل العالم داعين إلى المراجعة وإعادة تشكيل المجلس.

68

المصادر والمراجع

- 1- د. د. ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي ، النظرية العام للامم المتحدة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 1986 .
- 2- احمد مهدي صالح محمد ، الامن الدولي في ميثاق الامم المتحدة رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1999 .
- 3- د. حسن الجلي ، مبادئ الامم المتحدة وخصائصها التنظيمية ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، 1970 .
- 4- د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، ط6 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1972 .
- 5- د. حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن ، دراسة تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 .
- 6- د. مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1974 .
- 7- د. صلاح الدين احمد حمدي ، العدوان في ضوء القانون الدولي 1919-1977 ، دار القادسية ، بغداد ، 1986 .

⁴⁹ . د. صالح جواد الكاظم ، مصدر سابق ، ص ص 176 – 178

- 8-د. صالح جواد الكاظم ، مباحث في القانون الدولي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1991 .
- 9-د.محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، ط3 ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1983.
- 10- Brownn . puplic international law , sweet & maxwel , London , 1970
11. KELSEN , The law of the un , stevens & sons , London , 1950 p. 974
- . GOOD RICH & Simans , the un and the maintenance of peace and security ,
- 12- WRIGHT-Q- international law and the UN , 1961 , p25

p54